قطر - رؤية اقتصادية

يونيو ٢٠١٦

المحتويات

خلفية	2
المستجدات الأخيرة	3
آفاق الاقتصاد الكلّي	5
المؤشرات الرئيسية	7
مطبوعات مجموعة QNB	8
الشبكة الدولية لمجموعة QNB	9

الفريق الاقتصادي
economics@qnb.com

زياد داود
رئيس قسم الاقتصاد بالإنابة
+974 4453 4642
ziad.daoud@qnb.com

روري فايف
اقتصادي أول
+974 4453 4643
rory.fyfe@qnb.com

علي جعفري
اقتصادي
+974 4453 4423
ali.jaffery@qnb.com

حمدة آل ثاني
اقتصادية
+974 4453 4642
hamda.althani@qnb.com

ريم مسراوه
محللة اقتصادية
+974 4453 4642
rim.mesraoua@qnb.com

الإغلاق التحريري: 9 يونيو 2016

ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة

- **نما الاقتصاد القطري بنسبة 3.7% في عام 2015** مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري الكبير في القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 7.8%، فيما تراجع انتاج النفط والغاز قليلاً (-0.2%)
- **شهد التضخم في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية هبوطاً واسع النطاق** إلى 1.6% في 2015 مع اعتدال كل من التضخم المحلي والأجنبي
- **تقلّص فائض الحساب الجاري إلى 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015**، وذلك من 23.5% في 2014 بسبب انخفاض عائدات الصادرات نتيجة تدني أسعار النفط
- **حقق الميزان المالي فائضاً** قدره 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 بالرغم من انخفاض أسعار النفط
- **نمت الأصول المصرفية بنسبة 10.8% في 2015 نتيجة النمو القوي في الائتمان** (15.2%)، وتباطأ نمو الودائع إلى 8.2%، وظلت القروض المتعثرة على انخفاض (1.6% من إجمالي القروض) واستمرت البنوك على رسملة جيدة (نسبة كفاية رأس المال 15.6%)

توقعات الاقتصاد الكلي

- **يُتوقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.3% في 2016 إلى 3.9% في عام 2017 وإلى 4.2% في عام 2018**، مع التوسع في الإنفاق الاستثماري وبدء انتاج الغاز في مشروع برزان
- **من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 3.2% في 2016 ثم إلى 3.4% في عام 2017** متماشياً مع ارتفاع التضخم العالمي وأسعار المواد الغذائية والطاقة قبل أن يتراجع قليلاً إلى 3.0% في 2018
- **من المتوقع أن يتقلّص فائض الحساب الجاري إلى نسبة 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، قبل أن يرتفع إلى 5.0% في عام 2017 وإلى 5.2% في عام 2018** بشكل يعكس الزيادة المقدّرة في أسعار النفط وعائدات الصادرات
- **من شأن انخفاض عائدات النفط والغاز واستمرار الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة أن يؤديا إلى حدوث عجز مالي** بنسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، لكن يُتوقع أن يتقلص العجز المالي تدريجياً إلى 0.8% بحلول عام 2018
- **يُتوقع للإقراض المصرفي أن ينمو بنسبة 11.0% في عام 2016 وبنسبة 9.0% في كل من عامي 2017 و2018** مدفوعاً بالإقراض للمشاريع والاستهلاك

خلفية

نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في قطر هو الأعلى في العالم

تملك دولة قطر ثروة ضخمة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد سكانها. فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من إيران وروسيا، ويقدّر بـ866 تريليون قدم مكعب. ولدى قطر أيضاً احتياطيات كبيرة من النفط الخام والمكثفات تبلغ 1.5% من إجمالي الاحتياطات العالمية المؤكدة. وبلغ إجمالي احتياطيات قطر المؤكدة من الغاز والنفط الخام والمكثفات 188 مليار برميل نفط مكافئ في عام 2014. وهذا بدوره يعادل 84.6 ألف برميل نفط مكافئ من احتياطيات النفط والغاز لكل فرد، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم بفارق كبير. وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستدوم احتياطيات دولة قطر المؤكدة من الغاز لمدة 137 سنة أخرى واحتياطيات النفط لمدة 35 سنة.

نصيب الفرد من احتياطيات النفط والغاز (2014)

(ألف برميل نفط مكافئ)

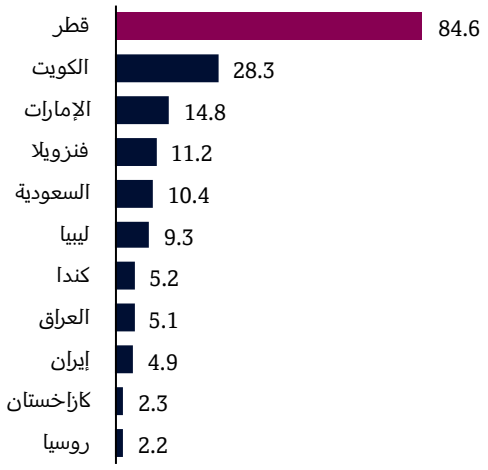

المصادر: بي بي (بريتيش بتروليوم سابقاً) وصندوق النقد الدولي وقسم الاقتصاد في QNB

تطوير احتياطيات قطر الضخمة من الغاز الطبيعي كان وراء ارتفاع دخل الفرد حتى عام 2011

استثمرت دولة قطر بكثافة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد شهد هذا القطاع مرحلة من النمو السريع، خصوصاً في النصف الثاني من العقد الأول لهذا القرن. وكان لقطر دور ريادي في تكنولوجيا انتاج الغاز الطبيعي المسال، ولذلك فهي تعد أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم (31% من حصة السوق في 2014). كما أن قطر هي ثاني أكبر مُصدر للغاز في العالم بعد روسيا بعد إضافة صادرات خطوط الأنابيب. وقد مكن تطوير القطاع النفطي دولة قطر من أن تصبح أغنى دولة في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 118 ألف دولار أمريكي في عام 2014. لكن مرحلة النمو السريع في قطاع النفط والغاز بلغت نهايتها في 2011، حيث قررت السلطات تعليق تطوير الغاز في حقل الشمال. ومنذ ذلك الحين، دخلت قطر مرحلة جديدة من النمو المدفوع بالتطوير في القطاع غير النفطي وخلق اقتصاد أكثر تنوعاً.

انتاج النفط والغاز ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

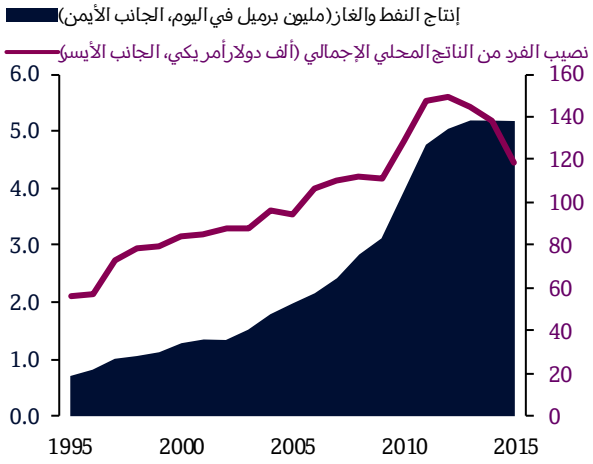

المصادر: بي بي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB

يتم استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وهو ما يساعد في عملية التنويع الاقتصادي

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدمت قطر فوائض النفط والغاز الكبيرة لتنفيذ برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية. ويجتذب الإنفاق الاستثماري على المشاريع الذي يهدف للتطوير بعيد المدى للبلاد إلى جانب الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 أعداداً كبيرة من العاملين الأجانب. ويوفر الإنفاق الاستثماري مقروناً بالنمو السكاني دفعة قوية للطلب المحلي، مما يؤدى إلى نمو سريع في القطاع غير النفطي وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز. وبعد عام 2022، يتوقع لقطر أن تدخل مرحلة جديدة من تنمية رأس المال البشري تقوم على اجتذاب وتطوير المهارات والمحافظة عليها. وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، تهدف قطر للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

استراتيجية قطر للتنويع الاقتصادي

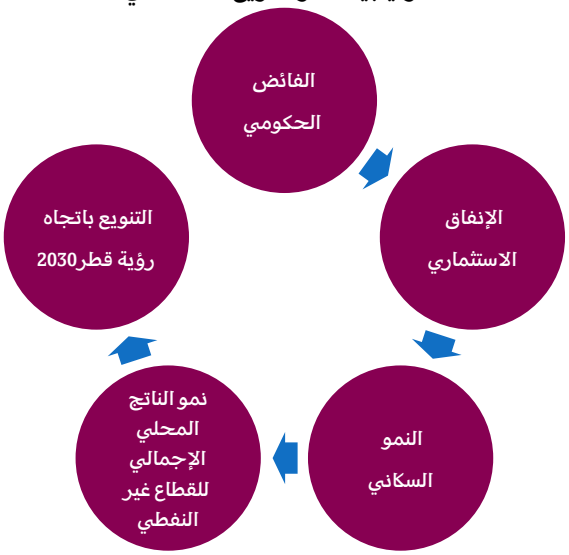

المصدر: قسم الاقتصاد في QNB

المستجدات الأخيرة (2015-2016)

تراجعت أسعار النفط لمدة 18 شهراً لكنها انتعشت مؤخراً

تراجعت أسعار النفط بشكل حاد في عام 2015 ووصل متوسط سعر البرميل 53.6 دولار أمريكي مقارنة بمتوسط 99.5 دولار أمريكي في عام 2014. ويعود ذلك التراجع بشكل رئيسي إلى المعروض الإضافي الكبير من الولايات المتحدة في بداية 2015 ومن أوبك طوال العام. وتجاوز حجم المعروض الجديد النمو في الطلب، الذي ارتفع إلى أعلى مستوياته في خمس سنوات. ونتيجة لذلك، كانت هناك زيادة في المعروض في سوق النفط بلغت نحو 1.8 مليون برميل في اليوم في عام 2015. واستمر تراجع أسعار النفط في بداية عام 2016 ووصل سعر البرميل إلى 28 دولار أمريكي بفعل المخاوف من تباطؤ النمو العالمي ومخاطر تخفيض قيمة العملة في الصين. لكن منذ ذلك الوقت، انتعشت أسعار النفط التي بلغت حالياً ما يقرب من 50 دولار أمريكي للبرميل. ويعود ارتفاع أسعار النفط الخام في الأساس إلى الطلب القوي على النفط المدعوم بتيسير السياسات النقدية عالمياً وتحسن بيانات النشاط الاقتصادي، خاصة في الولايات المتحدة والصين. وقد عوضت هذه التطورات عن انخفاض الأسعار الناتج عن الزيادة في المعروض، والتي جاءت في الأساس من الإنتاج الإضافي الإيراني، حيث زادت إيران إنتاجها بواقع 0.6 مليون برميل في اليوم منذ رفع العقوبات.

رغم تراجع أسعار النفط، استمر الاقتصاد في النمو مدفوعاً بالقطاع غير النفطي

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر بنسبة 3.7% في عام 2015. ولا يزال القطاع غير النفطي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو حيث أنه شكل 63.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وتوسع هذا القطاع بنسبة 7.8%، مدفوعاً ببرنامج الإنفاق الاستثماري الضخم. ولا يزال قطاع البناء والتشييد هو المستفيد المباشر الرئيسي من هذا البرنامج، حيث أنه أسهم بواقع 2.2 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد أدى تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى تعزيز الطلب على الخدمات مثل التمويل والتأمين والعقارات، والتجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات الحكومية. في الواقع، كان قطاع الخدمات هو الأكثر اسهاماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث يقدر أنه أضاف 5.0 نقطة مئوية. وكان قطاع التصنيع أيضاً أحد قطاعات النمو الرئيسية فقد أسهم بواقع 0.7 نقطة مئوية مستفيداً من تحرك قطر إلى أعلى في سلسلة القيمة الهيدروكربونية. وفي غضون ذلك، تراجع انتاج النفط والغاز قليلاً بنسبة 0.2% في عام 2015. وحدث معظم ذلك التراجع بسبب نضج حقول النفط الخام، مع ثبات النمو في إنتاج الغاز الطبيعي.

انخفض التضخم في مؤشر أسعار المستهلك على نطاق واسع في عام 2015

انخفض معدل التضخم من 3.4% في عام 2014 إلى 1.6% في عام 2015. وحدث ذلك الانخفاض جزئياً بسبب تراجع التضخم العالمي على خلفية ضعف النمو العالمي وتراجع أسعار النفط وانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية. وتراجعت الضغوط التضخمية المحلية أيضاً بفعل زيادة طاقة العرض في الاقتصاد، مما ساعد على استيعاب الزيادة في الطلب الناتجة عن تزايد عدد السكان (نما بنسبة 9.8% في عام 2015). وكان ذلك أوضح ما يكون في مكون السكن والخدمات العامة (يمثل 21.9% من سلة مؤشر أسعار المستهلك)، الذي تراجع التضخم فيه من 7.8% في عام 2014 إلى 2.9% في عام 2015.

سعر خام برنت

(دولار أمريكي للبرميل)

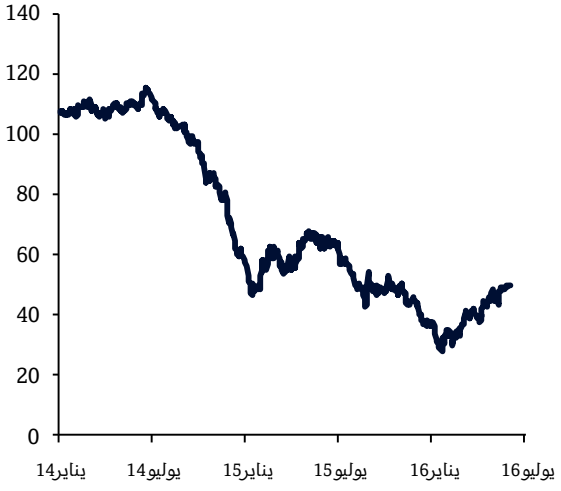

المصادر: بلومبيرغ وقسم الاقتصاد في QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)

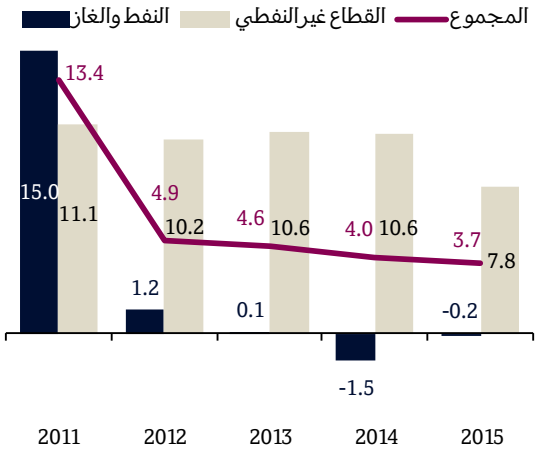

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

التضخم في مؤشر أسعار المستهلك

(%، على أساس سنوي)

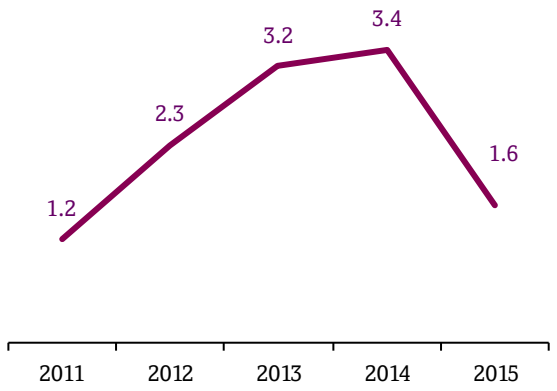

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تقلص فائض الحساب الجاري بسبب انخفاض أسعار النفط

سجل الحساب الجاري فائضاً نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، متراجعاً من 23.5% في عام 2014. وقد أدى انخفاض أسعار النفط وتراجع إنتاج النفط والغاز إلى تخفيض عائدات التصدير من 66.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى 55.3% في 2015. وفي نفس الوقت، أدى الطلب المحلي القوي المدفوع بالإنفاق الاستثماري والنمو السكاني إلى زيادة حصة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي. واستمرت التدفقات الخارجة لرأس المال المتمثلة أساساً في الاستثمارات الأجنبية من قبل جهاز قطر للاستثمار، مما أدى إلى عجز رأسمالي ومالي يبلغ 11.8%. وسجل الميزان الكلي للمدفوعات عجزاً نسبته 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، متراجعاً من الفائض الصغير الذي بلغ 0.6% في عام 2014. ونتيجة لذلك، تراجعت الاحتياطيات الدولية من 43.0 مليار دولار أمريكي في نهاية 2014 إلى 37.1 مليار دولار أمريكي في نهاية 2015. ومع ذلك، لا زالت الاحتياطيات تكفي لتغطية 7.6 أشهر من الواردات المتوقعة، وهو أعلى بكثير من المستوى الموصى به والذي يبلغ ثلاثة أشهر من تغطية الواردات لأنظمة سعر الصرف الثابت.

ظل الميزان المالي في حالة فائض في عام 2015، على الرغم من تراجع أسعار النفط

انخفض فائض الموازنة الحكومية من 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2014 إلى 3.7% في عام 2015. ويرجع ذلك الانخفاض أساساً إلى تراجع أسعار النفط والذي أدى – مقروناً بانخفاض انتاج النفط والغاز – إلى تخفيض إيرادات الحكومة من 45.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 39.3% في عام 2015. وفي نفس الوقت، زاد الإنفاق من 32.0% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى 35.6% في عام 2015، مما يعكس زيادة الإنفاق الرأسمالي الذي استمر على الرغم من تراجع أسعار النفط. ومع ذلك، انخفض الإنفاق الجاري على خلفية محاولات الحكومة لضبط الإنفاق العام وتحسين الكفاءة. ولا تزال نسبة الدين العام منخفضة وفقاً للمعايير الدولية، حيث يُقدر أنها بلغت 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وقد أتاح ذلك للحكومة الاقتراض من الأسواق الدولية، حيث حصلت قطر على قرض مشترك بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي في يناير 2016، وباعت سندات بقيمة 9.0 مليار دولار أمريكي في شهر مايو (أكبر إصدار للسندات من قبل حكومة في منطقة الشرق الأوسط). وتعتزم الحكومة استخدام هذه الأموال لتمويل العجوزات المحتملة مستقبلاً.

استمرت الأصول المصرفية في النمو بمعدل مزدوج الرقم على خلفية النمو القوي في الإقراض

نمت الأصول المصرفية بنسبة 10.8% في عام 2015، مدعومة بالنمو القوي في الإقراض الذي بلغ 15.2%. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القروض المقدمة للقطاع الخاص المحلي، حيث عزز تنفيذ البرنامج الاستثماري نمو الإقراض للقطاع العقاري والمقاولين. وولد النمو السكاني السريع طلباً قوياً على قروض الاستهلاك والتجارة العامة. كما زادت القروض المقدمة إلى القطاع العام بنسبة 2.0% بعد أن شهدت انخفاضاً طفيفاً في 2014. وفي غضون ذلك، تباطأ نمو الودائع من 9.6% في 2014 إلى 8.2% في 2015، ويعود ذلك في الأساس إلى انخفاض ودائع القطاع العام. وقوبل ذلك بنمو ودائع القطاع الخاص وغير المقيمين. وبالنتيجة، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى 116% في نهاية عام 2015. بشكل عام، لا يزال القطاع المصرفي في وضع جيد، فنسبة القروض المتعثرة منخفضة، حيث بلغت 1.6% من إجمالي القروض في عام 2015. كما أن رسملة البنوك عالية وقد امتثلت بالكامل لمعايير كفاية رأس المال الخاصة ببازل 3، مع نسبة كفاية رأس المال عند 15.6%. وقد دعم ذلك ربحية القطاع المصرفي، حيث بلغ العائد على الموجودات 2.0% والعائد على حقوق المساهمين 16.2% في 2015.

ميزان المدفوعات

(% من الناتج المحلي الإجمالي وأشهر تغطية الواردات)

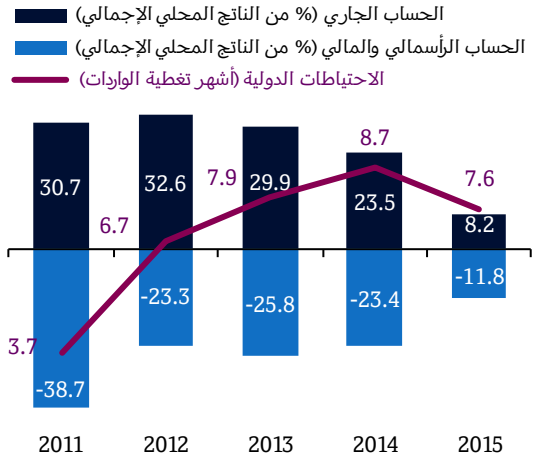

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفر أناليتكس وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

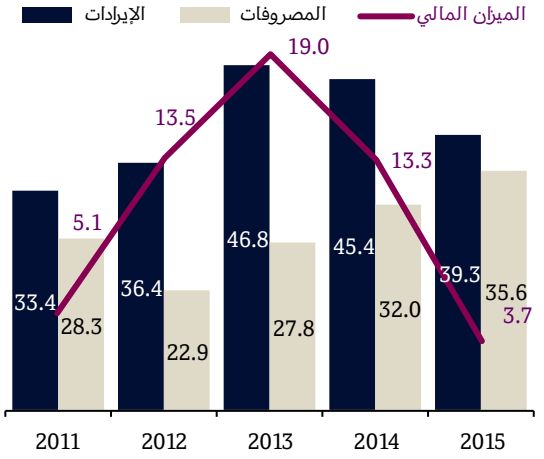

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفر أناليتكس وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

القطاع المصرفي

(%، نمو على أساس سنوي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

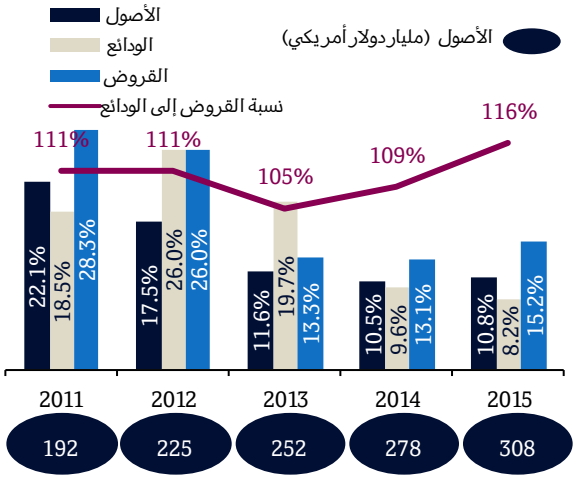

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفر أناليتكس وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

آفاق الاقتصاد الكلي (2016 – 2018)

من المتوقع أن تتعافى أسعار النفط في المدى المتوسط

من المتوقع أن تواصل أسعار النفط تعافيها في ظل تقلص فائض المعروض. وسيعود جزء من هذا الانخفاض في فائض المعروض إلى ارتفاع الطلب، خصوصاً من الأسواق الناشئة. كما نتوقع انخفاضاً في انتاج الولايات المتحدة الذي ظل يشهد تراجعاً مطرداً منذ ذروته في أبريل 2015. لكن، من المحتمل أن تتم التغطية على تأثير ذلك بزيادة الانتاج من قبل كل من إيران وبقية دول أوبك. ومن شأن الانخفاض الكلي في فائض المعروض أن يؤدي إلى متوسط أسعار 40.8 دولار أمريكي للبرميل في 2016. وفي 2017، من المتوقع أن يتراجع فائض المعروض أكثر مع استمرار إعادة التوازن في السوق. كما من المتوقع أن يظل نمو الطلب مستقراً، في حين سيتم التعويض عن تأثير زيادة انتاج أوبك بتراجع الانتاج في الولايات المتحدة، ما من شأنه أن يدفع الأسعار نحو متوسط 51.3 دولار للبرميل. وفي المدى المتوسط، سيتم تحديد أسعار النفط بحسب تكلفة منتجي الهامش، أي في هذه الحالة شركات النفط الصخري الأمريكية، وهذه التكلفة مقدرة حالياً بحوالي 60 دولار للبرميل. وبالتالي، فإننا نتوقع أن تقترب أسعار النفط بشكل تدريجي لهذا المستوى، مما سيؤدي إلى متوسط أسعار النفط بواقع 56 دولار للبرميل في عام 2018.

من المتوقع أن يتسارع النمو ابتداء من 2017، مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري الكبير وانتاج الغاز من حقل برزان

يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.3% في عام 2016، وبنسبة 3.9% في 2017، وبنسبة 4.2% في 2018. ومن المنتظر أن يظل القطاع غير النفطي هو محرك النمو في الاقتصاد، مدعوماً بالإنفاق الاستثماري القوي الذي يُتوقع أن يبلغ ذروته مع نهاية العقد الحالي. علاوة على ذلك، من المنتظر أن يستفيد قطاع الخدمات من النمو السكاني الذي سيواكب هذه الذروة والذي يُتوقع أن يبلغ 7.0% في المتوسط خلال الثلاث سنوات القادمة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي 6.5% في 2016 قبل الارتفاع إلى 6.9% في عام 2017 وإلى 7.0% في عام 2018 في ظل ارتفاع الإنفاق الاستثماري. في ذات الوقت، من المتوقع أن يظل إنتاج النفط والغاز مستقراً في 2016 حيث سيتم التعويض عن تراجع انتاج النفط ببداية انتاج الغاز من حقل برزان (مشروع بقيمة 10.3 مليار دولار لتوفير الغاز من أجل استيعاب الطلب المحلي المتزايد). ومن شأن الإنتاج الإضافي من الغاز والمكثفات من حقل برزان أن يرفع النمو في القطاع النفطي إلى 0.7% في 2017 و1.0% في 2018 بالرغم من التراجع في إنتاج النفط الخام.

من المتوقع أن يرتفع التضخم بسبب عوامل عالمية ومحلية

من المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 3.2% في 2016 ثم إلى 3.4% في 2017 قبل الاعتدال قليلاً إلى 3.0% في 2018. ويتأثر التضخم في قطر بعاملين رئيسيين. أولاً، أمواج التضخم العالمي بما أن جزء كبير من سلة المستهلك القطرية مستورد من الخارج. ثانياً، معدل الهجرة نحو قطر والذي يمثل الطلب الإضافي الذي ينبغي استيعابه من خلال امكانيات التوريد القائمة. ويشير كل من هذين العاملين إلى ارتفاع التضخم، لكن بشكل محدود، في قطر على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم العالمي مع ارتفاع أسعار النفط والغذاء واستمرار النمو بوتيرة أسرع في الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يتسبب النمو السكاني القوي في قطر في رفع تضخم الموارد المحلية حيث يؤدي الطلب الإضافي إلى ضغوط تصاعدية على الأسعار.

سعر خام برنت

(دولار أمريكي للبرميل)

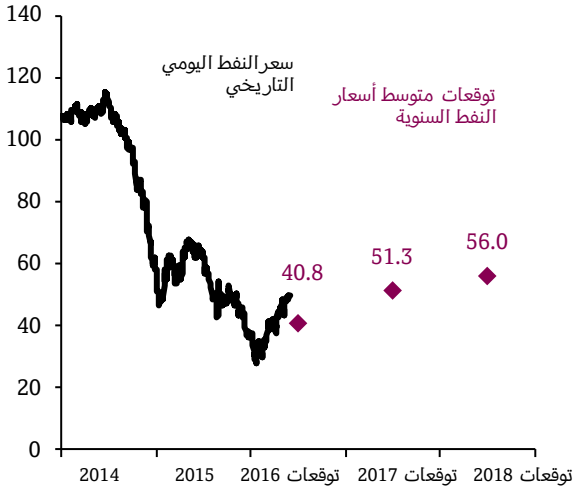

المصادر: بلومبرغ وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)

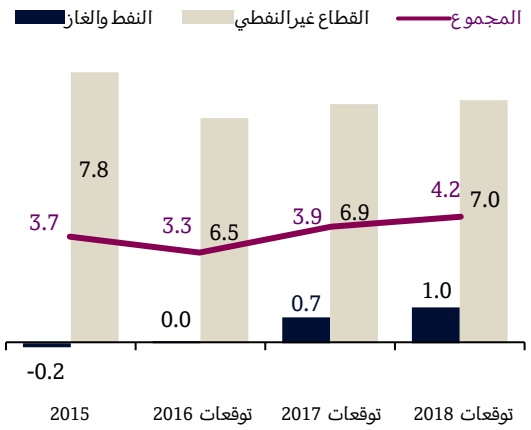

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

تضخم مؤشر أسعار المستهلك

(% تغيير سنوي)

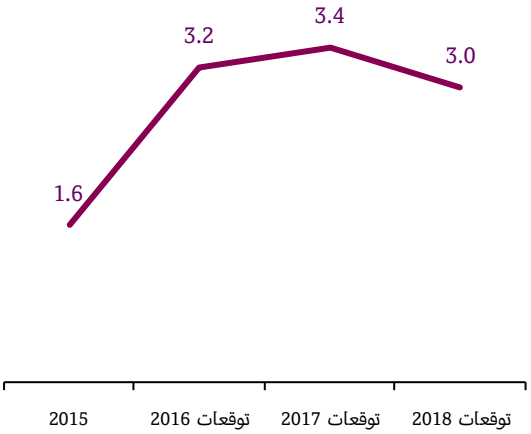

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيفرأناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري قبل أن يتعافى ابتداء من 2017، بشكل يعكس الحركة في أسعار النفط.

من المتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري إلى 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 قبل الارتفاع إلى 5.0% في 2017 وإلى 5.2% في 2018. ويعكس هذا الوضع الحركة التي تشهدها أسعار النفط بالنظر إلى استحواذ قطاع النفط الغاز على ثلثي الصادرات القطرية. في ذات الوقت، من المتوقع استمرار نمو الواردات (بالريال القطري) بسبب الطلب الداخلي القوي من المشاريع الاستثمارية الكبرى وارتفاع عدد السكان. ومن المنتظر أن يظل الحساب الرأسمالي والمالي في حالة عجز خلال الثلاث سنوات القادمة بسبب استمرار الاستثمارات القطرية بالخارج. ومن المتوقع أن يتم الاحتفاظ على مستوى الاحتياطيات الدولية عند ما يقارب 40 مليار دولار أمريكي، أي حوالي سبعة أشهر من تغطية الواردات.

ميزان الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

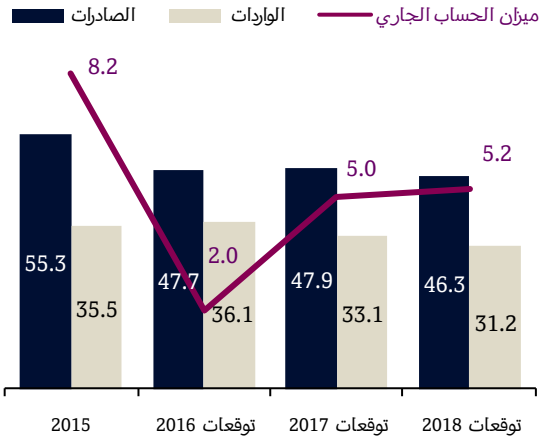

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفر أناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المفترض أن يؤدي انخفاض إيرادات النفط والغاز واستمرار الإنفاق الرأسمالي من طرف الحكومة إلى عجز في الموازنة

من المتوقع أن يسجل الميزان المالي عجزاً بنسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وسيتقلص العجز تدريجياً إلى 0.8% بحلول عام 2018. ومن المتوقع أن تشهد الإيرادات الحكومية تعافياً في 2017 مع ارتفاع أسعار النفط. علاوة على ذلك، من شأن فرض ضريبة القيمة المضافة (متوقعة عند نسبة 5%) أن تدعم إيرادات الحكومة في عام 2018 بحوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2016 و2018. وفي جانب المصروفات، من شأن ترشيد النفقات الجارية وتعافي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أن يقلص حصة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي، على الرغم من ارتفاع الاستثمارات العمومية. وقد أشارت الحكومة إلى نيتها تمويل العجز من خلال إصدار سندات دين. نتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى 49.7% من الناتج المحلي الاجمالي في 2016 قبل أن يتراجع إلى 42.3% في ظل التعافي المرتقب في أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي الاسمي.

الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

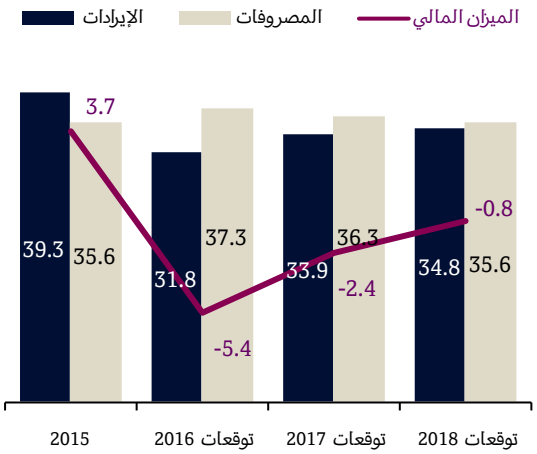

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفر أناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يستمر الائتمان المصرفي في التوسع مدفوعاً بالإقراض للمشاريع والاستهلاك

من المتوقع أن يرتفع الإقراض من طرف البنوك بنسبة 11.0% في 2016 و9.0% في كل من 2017 و2018، مدفوعاً بالإقراض للمشاريع وارتفاع الاستهلاك بسبب ارتفاع عدد السكان. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الأمر إلى نمو قوي في الأصول بمتوسط 9.0% سنوياً ما بين 2016 و2018. ومن المرجح أن يتعزز الإقراض بسبب نمو الودائع الذي يُتوقع له أن يبلغ متوسط 8.2% خلال السنوات الثلاثة القادمة بفضل ارتفاع عدد السكان وارتفاع أسعار الفائدة وتعافي أسعار النفط. ومن المتوقع أن تستقر نسبة القروض إلى الودائع عند حوالي 120%. كما يتوقع أن يظل مستوى القروض المتعثرة منخفضاً في المدى المتوسط بشكل يعكس متانة الأسس الاقتصادية. كما ستستمر قواعد كفاءة التكلفة والرسملة القوية في دعم ربحية البنوك وعافية القطاع المصرفي في المستقبل.

القطاع المصرفي

(%، على أساس سنوي، ما لم يُذكر غير ذلك)

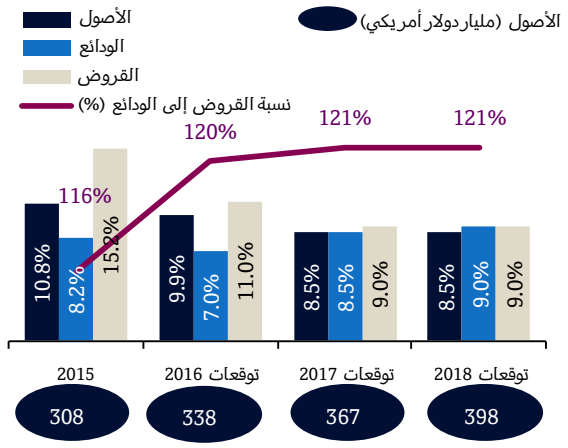

المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفر أناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية

	2011	2012	2013	2014	2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
مؤشرات القطاعات الحقيقية								
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	13.4	4.9	4.6	4.0	3.7	3.3	3.9	4.2
القطاع النفطي	15.0	1.2	0.1	-1.5	-0.2	0.0	0.7	1.0
القطاع غيرالنفطي	11.1	10.2	10.6	10.6	7.8	6.5	6.9	7.0
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (ملياردولارأمريكي)	169.8	190.3	201.9	210.1	166.9	162.8	187.1	205.3
النمو (%)	35.7	12.1	6.1	4.1	-20.6	-2.5	15.0	9.7
القطاع غيرالنفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	41.9	43.0	45.2	48.9	63.8	71.8	68.9	69.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولارأمريكي)	147.5	148.9	144.8	138.4	118.3	121.2	128.5	126.7
تضخم أسعارالمستهلكين (%)	1.2	2.3	3.2	3.4	1.6	3.2	3.4	3.0
الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	5.1	13.5	19.0	13.3	3.7	-5.4	-2.4	-0.8
الإيرادات	33.4	36.4	46.8	45.4	39.3	31.8	33.9	34.8
المصروفات	28.3	22.9	27.8	32.0	35.6	37.3	36.3	35.6
الدين العام	35.6	36.6	32.6	31.7	39.8	49.7	45.6	42.3
القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)								
ميزان الحساب الجاري	30.7	32.6	29.9	23.5	8.2	2.0	5.0	5.2
ميزان السلع والخدمات	46.0	46.3	42.4	36.3	19.8	11.6	14.9	15.1
الصادرات	71.8	75.1	71.6	66.7	55.3	47.7	47.9	46.3
الواردات	-25.8	-28.7	-29.2	-30.5	-35.5	-36.1	-33.1	-31.2
ميزان الدخل	-7.8	-6.4	-5.1	-4.4	-2.1	-1.5	-1.7	-1.8
ميزان التحويلات	-7.5	-7.4	-7.3	-8.3	-9.4	-8.1	-8.1	-8.1
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	-38.7	-23.3	-25.8	-23.4	-11.8	-2.7	-4.4	-4.5
الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)	3.7	6.7	7.9	8.7	7.6	7.0	7.0	7.0
الدين الخارجي	76.9	84.8	80.4	79.5	80.6	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
المؤشرات النقدية								
نمو النقد وشبه النقد	17.1	22.9	19.6	10.6	3.4	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور، نهاية فترة)	1.5	1.1	1.1	1.5	2.5	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
سعرالصرف دولارأمريكي: ريال قطري (متوسط)	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64
المؤشرات المصرفية (%)								
العائد على حقوق المساهمين	18.6	17.7	16.5	16.5	16.2	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
نسبة القروض المتعثرة	1.7	1.7	1.9	1.7	1.6	1.6	1.6	1.6
نسبة كفاية رأس المال	20.6	18.9	16.0	16.3	15.6	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
نمو الأصول	22.1	17.5	11.6	10.5	10.8	9.9	8.5	8.5
نمو الودائع	18.5	26.0	19.7	9.6	8.2	7.0	8.5	9.0
نمو الائتمان	28.3	26.0	13.3	13.1	15.2	11.0	9.0	9.0
نسبة القروض إلى الودائع	111.3	111.3	105.4	108.7	115.7	120.1	120.6	120.6
بنود المذكرة								
السكان (مليون)	1.73	1.83	2.00	2.22	2.43	2.63	2.81	2.98
النمو (%)	1.0	5.8	9.3	10.6	9.8	7.9	7.1	6.1
إنتاج النفط (1000 برميل في اليوم)	1,850	1,968	1,998	1,982	1,929	1,919	1,909	1,899
متوسط إنتاج الغازالخام (مليارقدم مكعب في اليوم)	15.6	16.4	17.1	17.1	17.1	17.2	17.5	17.9
متوسط سعرخام برنت (دولارأمريكي للبرميل)	110.9	111.7	108.8	99.5	53.6	40.8	51.3	56.0

المصادر: بي بي وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومصرف قطرالمركزي وهيفرأناليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مطبوعات مجموعة QNB

تقاريرالرؤى الاقتصادية الأخيرة

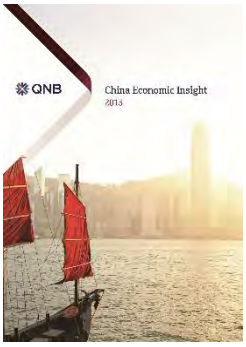

الصين - 2015

فيتنام - 2015

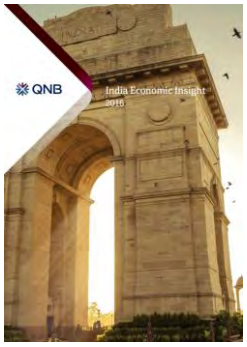

الهند - 2016

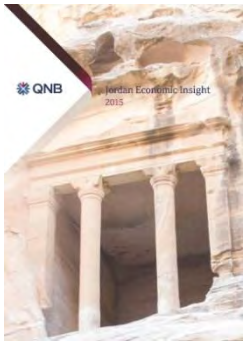

الأردن - 2015

السعودية - 2013

الكويت - 2015

عمان - 2013

قطر- سبتمبر2015

قطر- فبراير2015

الإمارات - 2013

تقاريرقطر

الراصد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

سوق الغازالطبيعي المسال: فائض في المعروض حتى عام 2020 ثم نقص بعد ذلك

الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوربي: من المرجح بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد

الحوافزالصينية تعززالنشاط الاقتصادي، ولكنها أيضاً تزيد المخاطر

هل أصبحت الأسواق الناشئة أكثرعرضة للتأثيربرفع أسعارالفائدة من قبل بنك الاحتياطي؟

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يهزقناعات الأسواق

ما هو سبب الانتعاش الأخيرفي أسعارالنفط؟

نمو مطرد ولكن متواضع في منطقة اليورو

انتعاش متواضع في الولايات المتحدة لكن إمكانية رفع أسعارالفائدة تظل قائمة

الفرص والتحديات في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2016

رد فعل محدود للسوق تجاه نتائج اجتماع الدوحة

الهند: تنفيذ برنامج الإصلاحات

خفض جديد لتقديرات نمو الاقتصاد العالمي

هل يستمرتعافي أسعارالنفط؟

أزمة الأسواق الناشئة لم تنته بعد

هل يستمربنك الاحتياطي الفيدرالي في سياساته الميسرة للمدى الذي تتوقعه الأسواق؟

البنك المركزي الأوربي: مدفع ضخم لكن مع شح في الذخيرة

الأسواق تستعد لجولات رفع سعرالفائدة من قبل بنك الاحتياطي الأمريكي

حكومة مودي تقود موجة ثانية من الإصلاحات في الهند

التبعات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

هل يمكن لأسعارالفائدة أن تذهب إلى أبعد في المنطقة السلبية؟

إبراء ذمة وإشعاربحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقريروالتحقق منها بعناية، غيرأن مجموعة بنك قطرالوطني لا تقبل أي مسئولية مهما كانت عن أي خسائرمباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبيرعن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوزنسبة هذا الرأي لأي طرف آخر.

تم توزيع التقريرمجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطرالوطني، ولا يجوزنسخه سواء كليا أو جزئيا بدون تصريح.

الفروع والمكـاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين
الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري افينيو،
منطقة بودنغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: 8980 6877 8621 +
الفاكس: 8981 6877 8621 +
QNBchina@qnb.com

موريتانيا
سيتي سنتر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: 45249651 222+
الفاكس: 9655 4524 222+
QNBMauritania@qnb.com

المملكة المتحدة
51 شارع غروسفينور
لندن WIK 3HH
المملكة المتحدة
الهاتف: 2600 647 207 44+
الفاكس: 2647 647 207 44+
QNBLondon@qnb.com

فرنسا
65 شارع دلينا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: 0077 23 53 1 33+
الفاكس: 0070 23 53 1 33+
QNBParis@qnb.com

عمان
مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمزالبريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: 3555 2478 968+
الفاكس: 9233 2477 968+
QNBOman@qnb.com

فيتنام
مركزسايجون للتجارة – الطابق 31
شارع 37 تون داك ثانج، المنطقة 1
مدينة هو تشي منه
الهاتف: 7525 3911 8 84+
الفاكس: 082 100 939 8 84+
QNBvietnam@qnb.com

إيران
المكتب التمثيلي
بناية نفاك - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: 814 889 88 21 98+
الفاكس: 824 889 88 21 98+
QNBIran@qnb.com

سنغافورة
ثري تيماسيك أفنيو
01-27، برج سينتينيال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: 0866 6499 65+
الفاكس: 9679 6884 65+
QNBSingapore@qnb.com

اليمن
مبنى QNB
شارع الزبيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: 517517 1 967+
الفاكس: 517666 1 967+
QNBYemen@qnb.com

الكويت
برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: 7023 2226 965+
الفاكس: 7031 2226 965+
QNBKuwait@qnb.com

جنوب السودان
جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBSouthSudan@qnb.com

لبنان
شارع أحمد شوقي
مبنى كابيتال بلازا
ميناء الحصن سوليدير- بيروت
لبنان
الهاتف: 222 762 1 961+
الفاكس: 177 377 1 961+
QNBLebanon@qnb.com

السودان
طريق أفريقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: 0000 48 183 249+
الفاكس: 6666 48 183 249+
QNBSudan@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: 2191881/2 213+
الفاكس:21918878 213+

العراق
مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: 7175586 1 964+
الفاكس: 7175514 1 964+

سويسرا
QNB Banque Privée
3 شارع الألب
ص ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: 7070 22907 41+
الفاكس: 7071 22907 41+

البحرين
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: 17225227 973+
الفاكس: 17227225 973+

الأردن
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البر يدي 11118 عمّان
الأردن
الهاتف: 5200400 6 962+
الفاكس: 5678121 6 962+

سورية
QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: 1000 11-2290 963+
الفاكس: 32221 11-44 963+

مصر
QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: 7000 2770 202+
الفاكس: 7099 2770 202+
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا
مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: 230 080 619 218+
الفاكس: 115 097 619 218+
www.bed.ly

تونس
QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمزبريد تونس
تونس
الهاتف: 3555 7171 216+
الفاكس: 3111 7171 216+

الهند
QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركزالمالي
مجمع باندرا كيرلا،
شرق باندرا
مومباي 400051
الهند
الهاتف: 26525613 22 91+

فلسطين
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: 2986270 2 970+
الفاكس: 2986275 2 970+

الإمارات العربية المتحدة
البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديره
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: 2275265 04 971+
الفاكس: 2279038 04 971+

إندونيسيا
برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي آي. جندرال سودريمان كاف.
53-52 جاكرتا 12190
الهاتف: 5155 515 21 62+
الفاكس: 5388 515 21 62+
qnbkesawan.co.id

قطر
شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: 2812 4468 974+
الفاكس: 2616 4468 974+

بنك قطر الوطني ش.م.ق.
ص.ب ١٠٠٠، الدوحة، قطر

هاتف: ٧٤٠٧ ٤٤٤٠ ٩٧٤+
فاكس: ٣٧٥٣ ٤٤٤١ ٩٧٤+

qnb.com